

صنيع الإمام عبد القاهر الجرجاني في مؤلفه " أسرار البلاغة " - دراسة وصفية تحليلية
لموضوعات التشبيه والتمثيل والاستعارة -

The work of Imam Abd al-Qahir al-Jurjani in his book "Asrar al-Balagha" - a descriptive and analytical study of the similarity of jurisprudence, representation, and metaphor.

Sebkha mokhtar¹

سبخة المختار*

msabkha@gmail.com

أستاذ تعليم ثانوي ثانوية بالحرش بشير بحاسي بحب الجلفة

تاريخ النشر: 2025/06/11

تاريخ القبول: 2025/02/20

تاريخ الاستلام: 2024/09/27

ملخص:

البحث عبارة عن محاولة هادفة للظفر في صنيع الإمام عبد القاهر الجرجاني تقعيدا لعلم البلاغة في شطرها البياني من خلال مؤلفه " أسرار البلاغة "، وتحديدًا لموضوعات ثلاثة عرفت عنده؛ ألا وهو التشبيه والتمثيل والاستعارة، ومدى البذل إسهاما في بناء صرح هذا العلم والتقعيد له، وما الذي ميز منهجا علميا - في الأمر؟ وبالتوازي مع فرض في الموضوع ألا وهو أن الإمام الجرجاني قد جمع متناثرا فأحسن ليس إلا، وإننا سنخوض في الأمر بحثنا ناهجين الوصف، وكذا التحليل والاستقراء لأهم ما جاء في مؤلف الإمام يخص موضوعات الدراسة، لتتوصل إلى بعض من النتائج أهمها أن الإمام قد خط لنفسه منهجا ذوقيا جامعا لكثير مما قد يكون له أثر في كشف أسرار قد أودعت في كتاب رب العالمين هداية البشر أجمعين، ولا ضير أن يكون في صنيع الإمام هاهنا تنور بمن سبق فكان منه أن أبدع منهجا لغير بهتدي؛ ففي الأخذ والعطاء حياة.

كلمات مفتاحية: صنيع الجرجاني؛ أسرار البلاغة؛ دراسة وصفية تحليلية؛ التشبيه التمثيل الاستعارة.

* المؤلف المرسل: المختار سبخة، الإيميل: msabkha@gmail.com

Abstract:

The research is an objective attempt to consider the work of Imam Abdul Qaher Al-Jurjani in establishing the science of rhetoric in its rhetorical aspect through his book "Secrets of Rhetoric", specifically three topics known to him; namely, simile, metaphor, and allegory, and the extent of the contribution made to building the edifice of this science and establishing it, and what distinguished - a scientific approach - in the matter? In parallel with the assumption in the subject, which is that Imam al-Jurjani collected the scattered and did nothing but improve, we will delve into the matter in research approaching description, as well as analysis and induction of the most important things that came in the Imam's book regarding the subjects of the study, to arrive at some of the most important results: that the Imam has outlined for himself a comprehensive method of taste for much of what may have an effect in revealing secrets that have been deposited in the Book of the Lord of the Worlds, the guidance of all mankind, and there is no harm in the Imam's actions here being enlightened by those who came before, so that he created a method for others to be guided; for in taking and giving there is life.

Résumé :

La recherche est une tentative délibérée d'examiner le travail de l'Imam Abd al-Qahir al-Jurjani, dans son étude de la science de la rhétorique dans sa partie rhétorique, à travers son livre « Les secrets de la rhétorique », en particulier trois sujets qui lui sont connus. : À savoir la comparaison, la représentation et la métaphore, et l'étendue de la contribution apportée à la construction de l'édifice de cette science et à son renforcement, et qu'est-ce qui distingue - une approche scientifique - en la matière ? Parallèlement à une hypothèse sur le sujet, selon laquelle l'Imam Al-Jurjani a collecté des choses dispersées et est devenu meilleur, et rien de plus. Nous approfondirons la question avec une approche de description, ainsi qu'une analyse et une extrapolation des choses les plus importantes. mentionné dans le travail de l'Imam concernant les sujets d'étude, afin que nous puissions arriver à certains des résultats les plus importants, dont le plus important est : que l'Imam a écrit pour lui-même. Une approche expérientielle qui inclut de nombreuses choses qui

peuvent avoir un impact. en révélant les secrets qui ont été déposés dans le Livre du Seigneur des Mondes pour guider toute l'humanité, et il n'y a aucun mal à être dans le travail de l'Imam. Ici, vous serez éclairé par quelqu'un qui a précédemment créé une méthode pour cela. ceux qui ne sont pas guidés. Il y a la vie dans le donner et le recevoir

1. مقدمة :

مما هو معروف أن العلم مادة تراكمية؛ تبدأ - ربما - بملاحظة أو خاطرة، وتنتهي بقاعدة مطّدة، أو نظرية ثابتة مسلمة، ولعل علم البلاغة في أحد شعبه هو شيء من ذلك؛ فقد خاضت بحره العباب عقول وأفئدة فنة كادت أن تفي فيه على الغاية، أو هي كذلك؛ ولعل من هؤلاء - قصب سبق في الأمر- الإمام عبد ا لقاهر الجرجاني؛ صاحب السهم الوافر في بناء الفن، والتحديد لموضوعات التشبيه والتشثيل والاستعارة ؟. وما مدى صحة القول أن الأمر في صنيع الإمام لا يعدو أن يكون جمع لما سبق قد اعترته الفوضى والشتت ؟. ولعل من الافتراض في الموضوع أن ما قدمه الإمام في الفن جعل ممن أتى بعده عالية عليه، كما أن من المفترض أنه ملم ونظم فجمع شتاتنا ترى عند من سبق.

وإنما للخوض في المطروح نحاول أن ننهج الوصف والتحليل الاستقرائي لمنهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في مؤلفه المحدد في الدراسة قصد الاهتداء إلى ما يشفي إجابة عن الإشكال و الافتراض، ولعل ذلك حسب الآتي:

2. نظرة حول ما قدمه الإمام في علم البلاغة من خلال كتابه أسرار البلاغة.

قبل الحديث عن مضامين الكتاب، والإشارة إلى منهج الإمام التحليلي البلاغي يحسن بنا في مستهل هذا الميدان أن نتعرف على بعض الجوانب الخارجية للكتاب؛ من قبيل الكاتب، الكتاب، التحقيق، دار النشر، الطبعات؛ لنقف على أعتاب منهج الكتاب، وصنيع الإمام فيه، على غرار تقسيم إلى أبوابه، وأفصوله ومباحث... ونحاول تخطي العتبة باقتحام العقبة واستنباط، أو استخراج أهم نقاط منهج الإمام التحليلية البلاغية.

لا شك أن الإمام عبد القاهر الجرجاني أشهر من نار على علم؛ فهو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، أبو بكر: واضع أصول البلاغة. كان من أئمة اللغة، من أهل جرجان (بين طبرسات وخراسان) له شعر رقيق. من كتبه " أسرار البلاغة "، و" دلائل الإعجاز "، و" الجمل "، و" اللتمة " في النحو، و" المغني " في شرح الإيضاح (ثلاثون جزءاً)، اختصره في شرح آخر سماه " المقتصد " في الظاهرية، و" إعجاز القرآن "، و" العمدة في تصريف الأفعال "، و" العوامل المئة " (الزكلي، الأعلام، سنة 2002م (4)). مات سنة إحدى وسبعين، وقيل: أربع وسبعين وأربع مائة بجرجان (جرجان أو كركان

(بالفارسية: گرگان)، كانت قديماً تسمى (أستراياذ أو أستراباد)؛ وهي إحدى المدن الشهيرة في إيران اليوم. ينظر: جرجان (<https://ar.wikipedia.org/wiki/جرجان>)، وقال الشيخ عفيف الدين الياضي: " وكلامه في المعاني والبيان يدل على جلالته وتحقيقه، وديانته وتوفيقه (عفيف الدين الياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان/ وضع حواشيه: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1997م، 78/3).

لقد اشتهر كتاب الإمام الجرجاني الذي بين أيدينا عند اللقاة والبلاغيين تحت مسمى " أسرار البلاغة "؛ وهو الاسم الذي لم نجد له - في حدود ما وقفنا عليه - خلفاً لذلك، اللهم إلا ما وجدناه عند ناشر الكتابين؛ حيث يضيف تحت مسمى الكتابين مجال تخصصهما؛ فيضيف تحت مسمى مؤلف " دلائل الإعجاز " عبارة " في علم المعاني "، ويضيف تحت مسمى مؤلف " أسرار البلاغة " عبارة " في علم البيان "، ويؤكد ذلك بقوله: " إن عبد القاهر هو مؤسس علمي البلاغة، ومقيم ركنيها (المعاني و البيان) بكتابه (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز/ صحح أصله محمد عبده، ومحمد محمود التوكزي الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه، وعق حواشيه محمد رشيد رضا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1988م، ص (ح) ، ولا شك أن فيما ذهب إليه الناشر هاهنا نوع من اللحن والخطأ؛ فذكر مصطلح " المعاني " لدى الإمام عبد القاهر في مصفحه لا يعني من قريب ولا من بعيد ما رامه غيره من علماء الصنعة؛ أنه العلم القائم بذاته كنوع من أنواع علوم البلاغة، وهاهنا يقول الأستاذ بدوي طبانه: " والحقيقة أن كلمة (المعاني)، وإن وردت في ثنايا كلام عبد القاهر ، فإنه لم يكن يعني بها شيئاً عناه السككي، والذين جاؤوا بعده من علماء البلاغة، وحسبنا أن نشير إلى أن في " دلائل الإعجاز " كثيراً من المباحث التي تدخل في صميم مباحث (علم البيان)، ومباحث (علم البديع) كما هي عند البلاغيين " (بدوي طبانه، البيان العربي (دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى)، ط7، دار المنارة للتوزيع والنشر، جدة - بلد الحرمين، ودار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض - بلد الحرمين، سنة 1988م، ص 195). فقد استقر إذاً، وبالغالب الأعم لدا علماء الفن أن أمر تقسيم علوم البلاغة للثلاثة على نحو ما هي معروفة موضوعة عليه اليوم لم يسبق فيه الإمام السككي، مما يؤدي بقول الناشر إلى الحشر فالهجر.

ولعل نقطة أخرى تصادفنا ينبغي الإشارة إليها؛ ألا وهي الأسبقية في التأليف بين كتابي الإمام عبد القاهر؛ فقد اختلف في اللقطة هاته بين من يرى أن كتاب الإمام عبد القاهر " أسرار البلاغة " يعد بمثابة المقدمة لكتابه " دلائل الإعجاز "؛ هذا الأخير الذي يرى فيه سادة أعلام محققون مبرزين. أنه آخر ما ألف قبل جواربه، ولعل منهم العلم الفذ أبو فهر محمود محمد شاكر الذي يقول: " وأنا أرجح أن عبد القاهر كتب كتابه هذا في أواخر حياته (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز/ قرأه وعق عليه محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، سنة 2004م، ص (ه)). وهناك من يرى العكس استصحاباً

- لما درج عند علماء البلاغة في التأليف لها، أو الدراسة فيها؛ فهم يبدؤون بعلم المعاني، ويروا أن كتاب "دلائل الإعجاز" قد حواه ووعاه، وأتى بكل شارة وواردة فيه، لذا هو أول ما أنتج الإمام عبد القاهر (وهاهنا لا بد من إثبات انتهاج الإمام للمسلك هذا، وإلا فالأمر رد) ، ويثون بعلم البيان؛ وقد جاء كتاب " أسرار البلاغة " موف بغاية العلم وزيادة، مستصحباً بذلك رتبة العلم، فجعلوه ثانياً في تأليف الإمام عبد القاهر. ويبقى هذا اصطلاح لا يثبت أسبقية للتأليف بين المؤلفين ولا ينفيه، كما أن هناك من علماء البلاغة من لا يراعي هذا الترتيب لعلوم البلاغة الثلاثة؛ فتراه يبدؤ بعلم البديع فالبيان فالمعاني، أو يخلط ترتيب بعضها ببعض مراعيًا حال المخاطبين، ومدى حظهم من العلم. وقد استأنسنا، وارتحنا للرأى الأول لاعتبارات منها:
- أن الإمام عبد القاهر أوشك أن يعيد للظفر في كتابه " دلائل الإعجاز " ليجعله تصنيفاً في علم جديد اهتدى إليه، واستدركه على من سبقه، وشق له الطريق ومهده (عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز/ قرأه وعفى عليه محمود محمد شاكر، ص (هـ - و)) ، وطبعاً هذا لا يتلّق إلا بعد سابق بحث وتحصيل، وسبق في التأليف، وقد كان كتاب " أسرار البلاغة " لاعبا دور ذلك فيما يبدو.
 - أن " الرسالة الشافية " الرادة على مقالة (الصرفة) لدى المعتزلة، وشيخهم (المظالم)، والمنبثقة والمتولدة من رحم " دلائل الإعجاز " كانت من أواخر ما أنتج الإمام عبد القاهر قبل موافاة الأجل.
 - أن كتاب " دلائل الإعجاز " الذي عقده الإمام عبد القاهر للبحث عن الشيء الذي تجدد بالقرآن فبان به وبهر وقهر وقطع الأطماع، وهذا لا يمكن أن يعرف إلا إذا أحكمنا الأصل الذي قام عليه كتاب أسرار البلاغة، وهو معرفة الأصل الذي به يفضل كلام كلاماً، وولنا ذلك بالقسطاس كما قال الشيخ، ولا يستطيع أحد أن يدرك شيئاً من إعجاز القرآن ما دام قد فقد القدرة على تمييز الكلام، ومعرفة فاضله وأفضله (ينظر قراءة في كتاب " المدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني " للدكتور محمد محمد أبو موسى للباحثة فرح الشويخ على الرابط : <http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?p=36546>) أما ما يخص تقديم، وتحقيق الكتاب فقد كان الفضل في إظهار للعالمين في زماننا لفضيلة الشيخ الجليل محمد رشيد رضا - رحمه الله - فهو الذي وفقه الله - تعالى - فنشر الكتاب، فطبع النسخة الأولى منه سنة (1902 م) بمطبعة التوقي، ثم طبع الطبعة الثانية منه سنة (1925 م) في مطبعة (المنار) التي كان قد أنشأها سنة (1903 م)، ثم أعاد طبعه مرات بعد ذلك (عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة بقراءة وتعليق محمود محمد شاكر، دار مطبعة المدني بالقاهرة - مصر، ودار المدني بجدة - بلد الحرمين، د ت س، ص 4). وقصة الشيخ رشيد رضا-رحمه الله - مع الكتاب المذكورة في مقدمة الطبعة الثانية للكتاب .
- هذا وقد اعتمدنا في إنجاز تقريرنا للظفر بغالب معالم منهج الإمام التحليلي البلاغي على الطبعة الأولى للكتاب بمطبعة المدني المصرية مع دار الهدى السعودية لسنة (1991 م)، بقراءة وتعليق الأستاذ محمود محمد شاكر، وذلك كون الأستاذ أبو فهر محمود محمد شاكر من أواخر من حقق الكتاب وعفى عليه، فقد وقف على تعليقات من سبقه من المحققين المبرزين على غرار الشيخ محمد رشيد رضا، و من قبله

نمطا واحدا؛ وهو أن تكون اللفظة مما يتعارفه الناس في استعمالهم، ويتداولونه في زمانهم، ولا يكون وحشيا غريبا، أو عاميا سخيفا؛ سخفه بإزالته عن موضع اللفظة، وإخراجه عما فرضته من الحكم والصفة " (المرجع نفسه، ص 6) . فلكن الإمام يوجه من استحسّن لفظ نتاج أدبي ما، دون المرام والمعنى منه، مصادق على مؤلف شائع متداول، وسائد ناس مرحلة زمنية معينة، ولا غرو أن يكون غاية في السخافة والبذاءة؛ إذ هو حائد عن موضع اللفظة، وخارج عما فرضته من الحكم والصفة.

ويأخذ الإمام في ضرب أمثلة على ما ألفه الناس زمانه؛ إذ تراهم يستحسنون - دون ما معرفة - مكانة ومثانة لفظ وهو وضع، ويمكّ لذلك باللفظ (أشغلت)، و (انفسد)، ولعل في زماننا ما تستحسنه العلمة، ويتداوله المثقفون من خطباء، وأدباء، وشعراء، وصحفيون، ونشطاء، ومدونون ... شيء كبير كثير. ليذكر الإمام احتمالية في استسخاف اللفظ بأمر يرجع إلى المعنى؛ بأن يكون المعنى غير واضح الأمر الذي يقدح لزاما في اللفظ المستخدم، ضاربا مثلا بحكاية عبيد الله بن زياد (دهش فقال: "افتحوا لي سيفي"، والفتح لشيء مغلق، أو مسدود، وليس السيف بمسدود، ولعل قول عبيد الله بن زياد يصلح في زماننا اليوم؛ فهناك سيوف على شكل خناجر كبيرة تطوى وتفتح.

لينتقل الإمام إلى الحديث عن مسألة اللجنيس و الحشو؛ ففي الأثر يرى أنه لا يستحسن تجانس اللفظتين إلا إذا كان موقع معنيهما من العقل موقعا حميدا، ولم يكن مرمى الجامع بينهما مرمى بعيدا، ليأخذ في ضرب أمثلة خلاصة ما فيها ذم الاستكثار من اللجنيس، وأنه لا يستحسن إلا مع المعنى، وهو المستوفي المفق الصورة، لذا صار من حلى الشعر، مذكورا في أقسام البديع (عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة بقراءة وتعليق محمود محمد شاعر، ص 8). وها هنا أولى إشارات الدلالة على العلم بهذا الفن، أو النوع من أنواع علم البلاغة. لينقلنا أيضا إلى إعطاء قواعد مفادها أن الألفاظ، ومنها اللجنيس، أو السجع ليست إلا خدم للمعاني مدينة لها، وهما كانت إغراءات وزخرفات اللفظ، فهي خاضعة خانعة لسياسة المعنى، ومن حاول غير ذلك فقد فتح أبواب العيب، والتعرض للشين، وله أن ينظر في فعل السابقين حين تركوا العناية بالسجع، ولزموا سجية الطبع، مما أفادهم في للتصويل دون ما خداع بالذويق، فهم رضوا بالخلقة والجبة، ورأوا أن الحسن كامن فيها، عكس من حاول إثقال الخلقة بالحلى والوشى، وأكثر فيها الوشم والقش، فلا أدل على حاله من قول المتنبي (من الطويل):

إذا لم تشهد غر حسن شيئاها... وفوضائها فالحسن عنك مغيب . (ينظر: إبراهيم بن الإفيلي، شرح شعر المتنبي/ دراسة وتحقيق، مصطفى عليان، ط 1، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، سنة 1992م، 122/1).

لينتقل إلى الحديث عن حال بعض المتأخرين، وكيف أنهم يفرطون - تكلفا - في استعمال البديع مما يطمس المعنى ويفسده؛ كمن ثقل العروس بأصناف الحلي حق ينالها من ذلك مكروه في نفسها، والحال هذه منهم هي عكس ما يصنع العارفون بجواهر الكلام؛ إذ هم لا يعرجون على هذا الفن إلا بعد اللقطة بسلامة المعنى وصحته، ويضرب مثلا بخطب الجاحظ في أوائل كتبه، ولا يخفى أنه من شأن الخطب أن

يعتمد فيها الأوزان والأسجاع، فإنها تروى، وتتناقل تناقل الأشعار، ومحلها محل النسيب واللقبيل من الشعر الذي هو كآه لا يواد منه إلا الاحتفال في الصنعة، والدلالة على مقدار شوط الفريضة، والإخبار عن فضل القوة، والاعتدال على اللقب في الصنعة (عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 10).

ويذكر خطبة الإمام الجاحظ من كتابه الحيوان، وكيف أن سجعها الوارد لم يؤد بصاحبها إلى أن لا يرى أن التوفيق بين المعاني أحق، والموازنة فيها أحسن. لينتقل بنا إلى ذكر قاعدة مفادها: أن كلا من اللجنيس، والسجع لا يقبل الأزل منهما، ولا يستحسن الثاني منهما حق يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه، وساق نحوه، إذ لا يتغي به بدلا، ولا يجد عنه حولا، ويضرب مثلا بقول الإمام الشافعي - رحمه الله - وقد سئل عن اللبذ فقال: " أجمع أهل الحرمين على تحريمه "، ويأتي بأمثلة أخرى من شعر البحري، ويشرح ما تضمنته من أسجاع بديعية.

و يعرج على ذكر مثال السجع المقبول؛ وهو ما جرى في لين مقادته، ويورد مثاله قول الداعي به: " اللهم هب لي حمدا، وهب لي مجدا؛ فلا مجد إلا بفعال، ولا فعال إلا بمال ". ويشير إلى أقا لا نجد هذا الفن يكثر في شيء ويستمر؛ كثرته واستمراره في كلام القدماء مملا بعدد منهم، بل يجزم ثقة للمتتبع الأثر، وكلام اللجاء - صلى الله عليه وسلم - أنه سجد الصفة التي رامها، ودعا إليها في ورود السجع، ليسوق أحاديث المصطفى - صلى الله عليه وسلم - ومنها: " لا تزال أمتي بخير ما لم تر الفاء مغنما، والصدقة مغرما ". (الحميري الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/ تحقيق الحسين آيت سعيد، ط 1، سنة 1997م)

كما ينهنا - إشارة - أقا لا نجد في جميع ما ذكر لفظا اجتلب من أجل السجع، وترك له ما هو أحق بالمعنى منه وأبر به، وأهدى إلى مذهبه (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 12). كما يدل - أيضا - على إنكار السجع الاعتباطي الزخرفي بانكار القدامي، واستهجانهم واستغرابهم ممن قاله دون معنى له، ويمثي بحالة للأمر بين أعرابي وعامل ماء.

ليخلص بنا - بعد هذه الجملة من للتوجيهات، والإرشادات، والتشديدات - إلى أن المعنى المقتضى اختصاص هذا النحو بالقبول؛ هو أن المتكلم لم يقصد المعنى نحو اللجنيس والسجع، بل قاده المعنى إليهم ما؛ فهو اللبيل إليهما، وهو المتبوع لا التابع، كما أنه المحييج إليه لا المحتاج هو. ولا تجد أزهى وأرق من أن ترسل المعاني على سجيها طالبة لأنفسها الألفاظ، فلا شك عندئذ أنها ستكتسي ما يليق بها، ولا تلبس من المعارض (ينظر: عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط 1، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، سنة 2008م، 1484/2). إلا ما يزيها. وأما إن وقع في النفس أنه لا بد من اللجنيس، أو السجع بلفظين مخصوصين فالأمر محتمل للاستكراه، أو لخطر الوقوع في الخطأ الجالب النهم، اللهم إلا مساعدة الجد والوؤة والزل والغوي للقتال، كما هو حال أبا تمام حين قال (من الطويل):

وأنجدتم من بعد إتهام دلكم ... فيا دمع أجمني على ساكني نجد. (أبو تمام، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي/ تحقيق محمد عبده عزام، سنة 1983م)
فالأمر ها هنا مقبول ومرخص فيه، غير أن عكسه جالب لكل أنواع العيوب والمساخط والإساءات، وبخاصة إن حلا وزاد فيه للتكلف دون ما ثبت وروية؛ كما كان من حال أبي تمام نفسه حينما قال (من البسيط):

سيف الإمام الذي سمته هبط ... لا تخوم أهل الكفر مختوما
إن الخليفة لما صال كنت له ... خليفة الموت فيمن جار ووظا

قت بقول عين الدين واشتريت ... بالأشترين عيون للشه فاصطما (أبو تمام، ديوانه، 168/3-169).

وها هنا الأمر طبيعي يعتري النفس البشرية؛ فلربما أبدعت يوما، وأساءت آخر، للظروف والأحوال، وإن كانت عالية المستوى رفيعت فيه، أخذة بحظ وافر منه. ويأتي بأمثلة لشعراء لم يساعدهم حسن للتوفيق في مواضع، غير أنه ساعدهم في مواضع أخرى ذكر منها عددا. ليعلمنا قاعدة مفادها أن علة استجابة فضيلة للتجنيس لها نكتة هي حسن الإفادة، وإن خفيت صورتها في اللفظ المكرر المعاد، ويضرب أمثلة بشعر شعراء، ويشرح ما فيها من خفاء ودقة للمعنى قد تؤدي بالسامع إلى اليأس منه في الاهتداء إليه. ليتطرق إلى التجنيس الناقص؛ والذي يعرفه بأنه ما اختلفت فيه الكلمات من أولها كقول البحري (من الخفيف):

بسيوف إيماضها أوجال ... للأعادي ووقعها آجال (البحري، ديوان البحري/ تحقيق/ حسن كامل الصيرفي، ط3، دار المعارف، مصر، دت س، 1813/3).

وطبعا محل الشاهد بين اللفظتين (أوجال) و (آجال)، ليزكر في ختام هذا الفصل أنه يبقى في هذا الموضوع كلام حقه غير هذا الفصل، وذلك حيث يوضع.

لينقلنا إلى فصل عنوانه ب " في قسمة التجنيس وتنويعه "، ويحدد نوعين يتوهمان في القطة هاته؛ أولاهما: استحكام التوهم بين شيئين يشتبهان تماما درجة الاعتقاد، وثانتهما: بلوغ غير هذا الحد كتشبيه شيء بآخر فلما هو دون درجة اللقار، ويدعو إلى العلم بالأمر. ليأتي على ذكر الحشو، وأنه يكره إذا خلا من الفائدة، وإلا فمطلوب محبوب دون إكثار.

ويعرج بنا في إعطاء قاعدة علمة مفادها " أن للتطبيق والاستعارة، وسائر أقسام البديع، لا شبهة أن الحسن والقبح لا يعترض الكلام بهما إلا من جهة المعاني خاصة، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيب ". ويأتي إلى التقسيم، والتعريف بالعناصر السابقة، وذلك كآتي:

- الاستعارة: ضرب من التشبيه، ونمط من التمثيل.
- التشبيه: قياس؛ والقياس تجري فيما تعيه القلوب، وتدركه العقول؛ أي أن مرد الاستعارة المؤصلة بالتشبيه ها هنا معنوي.

- التطبيق: مقابلة الشيء بضمه، دون ما تركيب للألفاظ، والذي يعرف بالمقابلة التي ليس لأحكامها ثم مجال. وأمر كونه معنوي هو الآخر جلي ظاهر بازغ.

ليأتي على ذكر بيت للفرزدق وأنه يضرب به المثل في تعسف اللفظ بإخلال النظام، مما سب تشويشا في المرام، لكنا لم نهند إلى سبب إيرادها هناك. كما جاء على ذكر أشعار رأى أن الناس أثنوا على الاستعارة التي فيها من جهة اللفظ فحسب، فحاول تفنيد الأمر بشرح حال ألفاظ الأبيات، وكيف أنها بهيمة رائقة مجتمعة حذو القنة بالقنة، وجنبا إلى جنب، عكس انفرادها وتباعدها، وذلك بلغة قوية شديدة المتانة عنده كما هو حاله دائما، لنستشف من القول أن الاستعارة المستحسنة عنده لا تكون في اللفظ بل في المعنى؛ حالها حال ما سبق ذكره من فروع هذا العلم.

كما يأتي على ذكر أمر مهم مختصره أن ما سبق ذكره يكاد لا يخالف فيه، أي أنه في مرتبة المثق عليه، لكن من باب ذكر الأمر المثق عليه ليبني عليه المختلف فيه، وينبه بعدها إلى سبب هذا للتقديم والابتداء منه، والأساس الذي وضعه (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 26 ، وقد نبه المحقق الشيخ محمود محمد شاكر أن ناشر الكتاب الشيخ محمد رشيد رضا قد علق على قول المصنف ها هنا: إشارة منه أنه هو الواضع لهذا الفن، وهو ما لم ينكره عليه أحد، وقد صادق الشيخ المحقق على هذا القول من الشيخ الناشر، غير أنه بالوقوف على كلام المصنف - دون الواقع - يتراى له خيالا؛ ألا إشارة واضحة في هذه الفسبة من المصنف؛ فقد قال كلاما علما لا يوحى بنسبة لنفسه) أن يتوصل إلى بيان أمر المعاني (لا يقصد بها العلم) كيف تختلف وتفق؟ وكيف يكون اجتماعها أو تفرقها؟. ليمثل على شرف الكلام من عدمه بالنهيب الناتج الحسن، والمصنوعات العجيبة غير الشريفة، وكيف يوهم بأمر الصناعة فهما، غير أن البقاء للأصل على حساب التزييق والتزييف بالصنعة.

لينبه على أن تحصيل غرضه؛ وهو بيان أمر المعاني - كما سبق ذكره - لا ينال إلا بمقدمات، وأصول، وأشياء كالأدوات، وضروب من القول يسار فيها بالفكر وعمل، وهي كالتالي (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 27):

- أ لوية، أو أحقية للظن في التشبيه، والتشثيل، والاستعارة؛ التي هي أصول كبيرة، وجل أو كل محاسن الكلام متفرعة عنها، أو راجعة إليها، ولا يقنع فيها بالأمثلة، والظواهر ذكر لتحدها، إذ هي أعم وأشمل، ومن لم يقف متفحصا للأمثلة باذلا للجهد بهمة عالية، لا يهدي إلى كثير الحقائق والحقائق والطائفت، وهو راض بالعموميات والسطحيات، كسلان عن إدراك المعالي في المعاني.

- يرشدنا إلى ما يتوجبه ظاهر أمر الغرض، وما فيه سبق إلى الفكر، وهو الحديث عن الحقيقة والمجاز، ويتبع ذلك القول في التشبيه والتشثيل، ثم يؤتى إلى ذكر الاستعارة على أثرهما.

والإمام عبد القاهر يرى أن المجاز أعم من الاستعارة، والتشبيه كأصل في الاستعارة، وهي شبيهة بالفرع له، أو صورة مقتضبة من صورته، وقد بدأ في درسه بالاستعارة لأمر اقتضت ودعت إلى ذلك، ولعل منها:

سعت مجالها، وهي عنده تعني أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر، أو غير الشاعر في ذلك الأصل، وينقله إليه نقلا غير لازم، فيكون هناك كالعارية. وهو يقسمه إلى قسمين:

- أن يكون لنقله فائدة.

- أن لا يكون لنقله فائدة.

وقد بدأ بغير المفيد لاعتبار كونه قصير الباع، قليل الاتساع، ونلاحظ من هذا المنهج، أو المسلك أن الإمام ينيح سبيل السهل فالصعب، واليسير فالكثير، والخاص فالعام في طرح مواضيع هذا الفن، والذي الفائدة في نقله هذا؛ هو أن يكون اختصاص الاسم بما وضع له من طريق أريد به التوسع في أوضاع اللغة؛ فقد يستعمل الشاعر، أو غيره شيئا في غير الجنس الذي وضع له، مثل قول الشاعر (من المتقارب):
فبتنا جلوسا على مهربنا مستورع من شفتيه الصفرا (أبو دؤاد الإيادي، ديوانه/ جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي، وأحمد هاشم السمرائي، ط1، دار العصماء، دمشق - سوريا، سنة 2010م، ص 110). (أبو دؤاد الإيادي، ديوانه/ جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي، وأحمد هاشم السمرائي، سنة 2010م)
فقد استعار الشفة للفرس، وهي من خصوصيات الوضع عند الإنسان، وهذا لا يفيد بالوضع شيئا.

كما أشار الإمام إلى نقطة مفادها أنه إذا ثبت اختصاص لفظ بموطن ما دون غيره، واستعمل في موطن آخر، لم يتصور أن يكون استعارة من جهة المعنى، وإذا كان مدار أمره على اللفظ لم يتصور أن يكون في غير لغة العرب (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 34)؛ أي أن العرب تختص به، وإن وجد في غير ها فإن القوم عندئذ قد سلخوا في لغتهم مسلك العرب في لغتها. أما ما يخص المفيد في النقل فإن البشر فيه شركة، وهو في لغاتهم جميعا مثل: " رأيت أسدا " فهو أمر يستوي فيه العرب والعجم، الذين لهم خصائص لا تغفل فتفكر في لغاتهم على غير ما اختصت به لغة العرب.

ليشير منها إلى أنه ربما يخلط بين الضرب الأول؛ الذي هو استعارة من طريق اللفظ ويعد في قبيله، وهو في الحقيقة منصرف رام إلى الضرب الآخر؛ الذي هو مستعار من جهة المعنى، وجار في سبيله، ويأتي الإمام بأمثلة عديدة في المسألة شارحا لحال ورودها، وموجها لاستعمالها.

ولما المفيد؛ فهو ما بان بالاستعارة فيه فائدة ومعنى، وإلا فلا فائدة بالاستعمال ههنا للاستعارة، ولا غرض، وهو التشبيه الذي له مذاهب كثيرة جذا تشعب.

ويأتي الإمام بعد ذكر كنه الاستعارة المفيدة، إلى ذكر خصائصها، والتي منها أنها تعطي الكثير من المعاني باليسير من اللفظ، كما أنها تجعل المعاني الخفية بادية جلية، لينقلنا الإمام - بعد ذكر أن للموضوع تشعبا كبيرا - إلى إعطائنا خطة منهجية لبحث الموضوع، وذلك بوضع فصل يخص قسمة الاستعارة المفيدة التي تدخل على اللفظة فتجدها أحد أمرين؛ اسم، أو فعل، وهاهنا نجد التقسيم الآتي:

- استعارة الاسم على قسمين:

الأول: أن ينقل من مسماه الأصلي إلى شيء آخر ثابت معلوم فيجرب عليه، كتناول الصفة مثلا للموصوف، ومثاله: "رأيت أسدا". ونعني: "رجلا شجاعا".

والثاني: أن يؤخذ الاسم على حقيقته، ويوضع موضعا لا يبين فيه شيء يشير إليه، ومثاله قول لبيد (من الكامل):

وغداة ريح قد كهفت وقوة... إذ أصبحت بيد الشمال زمامها (لبيد بن ربيعة، ديوانه/اعتنى به حمدو طماس، ط1، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة 2004م، ص 114).

ليأتي الإمام بمنهجه البلاغي التحليلي موجهها إلى المغازي والمفارق في هذا البيت وما سبق بقوله: "وذلك أنه جعل للشمال يدا، ومعلوم أنه ليس هناك مشار إليه يمكن أن نجري اليد عليه؛ كإجراء (الأسد)، (ال سيف) على الرجل في قولك: انبرى لي أسديتر، وسللت سيفاً على العدو لا يفل... وليس لك شيء من ذلك في بيت لبيد".

ليضع الإمام فصلا بين القسمين؛ وهو أن التشبيه الذي هو المغزى من كل استعارة تفيد، يأتي عفوا سهلا على السجية مثل ما في "رأيت أسدا"، أو "مثل الأسد"، والأمر عكس ما هنا في القسم الثاني؛ إذ لا يأتي إلا بعد أن نخرق فيه سترا، ونعمل تطلبا وفكرا، ولربما انتزعنا الشبه مما يضاف إلى المستعار، لا من المستعار نفسه مباشرة.

وينبه الإمام على أن الاستعارة تكون على الوجهين المبينين مما يستدعي للتعمق، والجد وعدم إغفال هذا الأصل المعروف، وإلا فإنه مدعاة لقوم أن يقعوا في التشبيه للنات العلية، وهنا يأتي الإمام على ذكر حالة وقع فيها قوم فأوشكوا على الهلاك، فقد قال: "وذلك أنهم إذا وضعوا في أنفسهم أن كل اسم يستعار فلا بد من أن يكون هناك شيء يمكن الإشارة إليه يتناوله في حال المجاز، كما يتناول مسماه في حال الحقيقة، ثم نظروا في نحو قوله تعالى: جف جف قف (سورة طه: 39)، و ج ج (سورة هود: 37)، فلما لم يجدوا للفظ (العين) ما يتناوله على حد تناول (النور) مثلا للهدى والبيان، ارتبكوا في الشك، وحاموا حول الظاهر، وحملوا أنفسهم على لزومه، حق يفضي بهم إلى الضلال البعيد، وارتكاب ما يقدح في التوحيد، ونعوذ بالله من الخذلان (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 50)، ومن هذا القول يمكن أن نخرج بقاعدة مفادها: "ليس لكل اسم مستعار شيء يمكن الإشارة إليه، يتناوله في حال المجاز، كما يتناول مسماه في حال الحقيقة".

ويذهب إلى ذكر طريقة أخرى في بيان الفرق بين القسمين؛ وهو أن الشبه في القسم الأول وصف موجود في ال شيء (الرجل)، أما في القسم الثاني فليس وصفا موجودا في الشيء، ألا وهو اليد في المثال السابق، ولكنه صفة تكسبها اليد صاحبها، وتحصل له بها، وهي التصرف على وجه مخصوص.

ليخوض بنا الإمام في استعارة الفعل الذي لا يتصور فيه الفعل أن يثبت المعنى الذي اشتق منه للشيء، في الزمان الذي تدل صبيغته عليه، مثل: "ضرب زيد" فيه إثبات الضرب لزيد في زمان ماض، فإذا استعير

الفعل لما ليس له في الأصل، فإنه يثبت باستعارته له وصفا هو شبيه بالمعنى الذي ذلك الفعل مشتق منه، مثل: "نطقت الحال بكذا"، فنجد في الحال وصفا هو شبيه باللق من الإنسان. وتجدر الإشارة هنا أن الإمام يسوق أمثلة في شرح هذه المقطة، ثم يأتي على بيان ما في الأمثلة على الترتيب الذي سبقت به، في أسلوب تحليلي منظم ومنتظم، يستدعي من القارئ أن يكمل قراءته إلى آخر نقطة في الفقرة كي يأتي على شرح المثال الوارد.

ثم يأتي على ذكر قصص وحوادث تدل على ما سبق شرحا وإفهاما، فيستنبط أن مما يميز أسلوب الإمام في التحليل البلاغي، ضرب المثال بالقصص والحوادث، إضافة إلى الأمثلة والشواهد. ويرجع بنا الإمام محققا مضيفا قاعدة مفادها أن استعارة الفعل ترجع إلى مصدره الذي اشتق منه، مثل القول: "نطقت الحال"؛ أي "نطق" مستعار، فالحكم بمعنى "نطق" للفظ "مستعار"، كما أنه مما يجب مراعاته أن الفعل يكون استعارة مرة من جهة فاعله الذي رفع به، ويكون أخرى استعارة من جهة مفعوله، ويضرب مثلا بقول ابن المعتز (من المديد):

جمع الحق لئلا في إمام ... رقى ، البلى ، ولأيا السماجا (عبد الله بن المعتز، ديوانه، در ط، دار صادر، بيروت - لبنان، د س ط، ص 141).

ليعقب بالقول شرحا: "فقتل و أحيى. إما صارا مستعارين بأن عديا إلى البخل والسماح، ولو قال: قتل الأعداء و أحيى، لم يكن (قتل) استعارة بوجه، ولم يكن (أحيى) استعارة على هذا الوجه. كما يضرب أمثلة تكون الاستعارة فيها من جهة مفعولين، أو أحد المفعولين دون الآخر.

وينتقل بنا الإمام إلى فصل مفاده أن الاستعارة تعتمد على التشبيه أبدا، وهي طرق تختلف، بدأ فيها - كما وعد - بمنهج متفرد رسمه، ألا وهو التدرج في مسائلها من الضعف إلى القوة، وتنزيلها بالأدنى، ثم بما يزيد في الارتفاع، كما أن للتقسيم يبدو من الأصل إلى الفرع وهكذا، ويبدأ الإمام في الحديث عن ضروب الاستعارة؛ منطلقا بضرب هو: رؤية معنى الكلمة المستعارة موجودا في المستعار له من حيث عموم جنسه على الحقيقة، غير أنه يوجد في الشيء - في بعض الأحيان - شبه في حركة غير جنسه فيستعار له العبارة من ذلك الجنس، فيقال في غير ذي الجناح مثلا: (طار) كما في الخبر: "كلمنا سمع هبة طار إليها" (ابن أبي زمنين، قدوة الغاري/ دراسة وتحقيق، عائشة السليمان، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، سنة 1989م، ص 148)، ثم يسوق الإمام أمثلة في المسألة من مثل استعمال لفظ (فاض) وما ينجر عنها من معان، وكذا لفظي (الثر) و(الظم) للأجسام، وكذا لفظ (الخرق) لفعل الحد وفعلي (للتزريق والقطع في الآية)، موجها إلى ما في الكل من ملح، ولطائف تستعمل في الاستعارة.

ليذهب بنا إلى ذكر نوع من ضرب الاستعارة القريبة من الحقيقة، وذلك في القول: "أثرى فلان من المجد" و "أفلس من المروءة"، وذلك أن حقيقة الإثراء من الشيء، كثرت عندك، ووصف الرجل بأنه كثير المجد، أو قليل المروءة، كوصفه بأنه كثير العلم، أو قليل المعرفة في كونه حقيقة (عبد القاهر الجرجاني،

الله عليه وسلم - ، ورضي عنهم؛ فيه استعارة توجب شبهة عقليا، ويأتي على استخراجها بأسلوبه المؤلف، كما ذكر حالة لا يكون فيها الشبه إلا عقليا، وذلك في القول: " ملح الأنام " يقصد أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وعلى هذه الطريقة جرى تمثيل علم النحو في قولهم: " النحو في الكلام كالملح في الطعام " ، ويرد القول بالشرح والتفصيل، والبسط والشر. ومثال الأصل الثالث، فقد أتى بداية على ذكر تفرعات فيه، أولها وأعمها: تشبيه الوجود من الشيء مرة بالعدم، والعدم مرة بالوجود؛ ومعنى الشطر الأول: أنه لم يزل في المعاني التي بها يظهر للشيء قدر، ويصير له ذكر، صار وجوده كالوجود، ومعنى الشطر الثاني أن الفاني كان موجودا ثم فقد وعدم، إلا أنه لم يزل خفا آثارا جميلة تعي ذكره، وتديم في الناس اسمه، صار لذلك كأنه لم يعدم. ليذكر أن ما عدا هذين الوصفين فيجيء فيها طريقتان أحدهما: هذا الذي سبق ذكره، وذلك في كل موضع كان موضوع التشبيه فيه على ترك الاعتداد بالصفة، وإن كانت موجودة لخلوها مما هو ثمرتها والمقصود منها، والذي إذا خلت منه لم تستحق الشرف والفضل، مثل وصف الجاهل بأنه ميت، والقول: فلان حي، وحي القلب، ويتفرع على هذا إثبات الفضيلة للمذكور بإثبات اسم الشيء له، ويكون ذلك من وجهين: أحدهما: أن يراد المدح، وإثبات المزية والفضل على غاية المبالغة، حق لا يحصل عليه مزيدا، فإذا أريد ذلك جعل الإثبات كأنه مقصور عليه: مثل القول: " هذا هو الشيء، وما عداه فليس بشيء ". ولما أن يكون التفضيل على توسط، ويكون القصد الإخبار بأنه غير ناقص على الجملة، مثل القول: " هذا شيء ". ليشير الإمام أن في هذه الطريقة تفاوت على حسب المبالغة من عدمها. وينتقل بنا إلى نقطة للتعبير عن نقص الصفة بوجود ضدها، وكذا تقييد الإثبات في إطلاق الحكم مثل القول: أصم عما ساءه سميع (أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال/ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، در ط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د ت س، 402/1). ليعقب: بأنه يثبت له الصفتان معا على الجملة، إلا أن مرجع ذلك أن يقال له كان يفقد السمع في حال، ويعود إليه في حال.

ويذهب إلى ذكر الطريق الثاني في شبه المعقول من المعقول، وهو أن لا يكون على تنزيل الوجود منزلة العدم، ولكن على اعتبار صفة معقولة يتصور وجودها مع ضد ما استعرت اسمه، ومن ذلك أن يراد وصف الأمر بالشدّة، والصعوبة والبلوغ في كونه مكروها إلى الغاية القصوى، مثل أن يقال: " لقي الموت ". ويخوض الإمام هاهنا في الشرح والتحليل، مما ينم عن تمكّن وطول باع. ويذكر فرقا آخر في تنزيل الوجود منزلة العدم، وذلك من خلال عبارة " الخمول عن النكر موت "، ويبين ما في مغايرتها. وكذا يأتي على مثال إطلاق الفقر على الغني إذا كان بخيلا فيقال: " إن غناه فقر "، ومثال القول: " إن القناعة هي الغنى "، مستشهدا موردا لأمثلة مختلفة على ذلك، شارحا مبينا ما فيها من نكت ولطائف وملح، وتخريجات.

لينتقل بنا إلى فصل يجيب فيه على قول القائل: إن الوجود منزلة العدم، أو العدم منزلة الوجود ليس من حديث التشبيه في شيء، ويأتي بحجج وبراهين داعمة، فيكون جواب الإمام - بعد أن يقر بأمر القائل - أنه تتبع فيما وضع ظاهر الحال، وأنه نظر إلى قولهم: " موجود كالمعدوم "، و " شيء كلا شيء "، و " وجود تشبيه بالعدم "، فهذه من منطلقات الإمام التي يفيض ويسهب في شرحها قبل وبعد. ومن هنا يمكن أن

نستشف من منهج الإمام طريقة السؤال المحتمل، أي اعتراض وجواب عما أشكل فأفعل فهمه لدا أناس فعترضوا، فهو يبادر إلى فك اللبس قبل حصوله، أو وروده.

لبنه - في ختام الفصل - أنه ذكر في تمثيل هذه الفصول الواضح الظاهر، والقريب المتناول، والكائن من قبيل المتعارف، في كل لسان، وما يوجد اعترافا به، وموافقة على كل إنسان، أو ما يشابه هذا الحد ويشاكله، ولم يذكر ما يدق، ويغمض، ويلطف ويغرب، كما ينبه أن في موضوع الاستعارة خفايا، ولطائف تبرز، وتظهر من حجها بالرفق، والعدج والتلطف والتلثي (عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 66-90 بتصرف).

وينقلنا إلى الحديث عن التشبيه والتثليل، وحقيقتهما، والمراد منهما، مخصصا في ذلك من يتكلم على الشعر، واضحا جملة من القول تبين بها الأمور بينهما، وسنأتي على ذكرها اختصارا، واعتصارا شديدين فالمجال لا يتسع، ويؤخذ منها مزيد صحائف في الفصل فنخرج عن التوازن فيما بين بقية الفصول، لذا كان لنا ما علينا أن نكتفي بذكر العناوين الرئيسة في منهج الإمام التحليلي البلاغي، مستأنسين بما رامه محقق الكتابين، كما أن الهدف من التعرّيج على صنيع الإمام عبد القاهر في مصفين هو الاهتمام إلى المعالم العلمة في منهج تحليله، لا الدراسة التفصيلية الدقيقة الفاحصة، فذاك عسى أن يقض له من يتولاه دراسة جادة يوما ما.

ولعل البدء يكون بحقيقة التشبيه والتثليل، وقد جاء تفصيلهما كالاتي: التشبيه وأقسامه، ذكر أن التشبيه على ضربين، أحدهما: أن يكون من جهة أمر بين لا يحتاج إلى تأويل، والآخر: أن يكون الشبه محصلا بضرب من التلؤلؤ. ومثال الأثل: تشبيه الشيء بالشيء من جهة الصورة والشكل، نحو أن يشبه الشيء إذا استدار بالكرة. ومثال الثاني أن يقال: " هو حجة كالشمس في الظهور "، لبنه الإمام على نقاط منها ما تفاوت طريقة التلؤلؤ، وكذا التشبيه القريب المأخذ، والتشبيه البعيد المأخذ. ليأتي إلى ذكر الفرق بين التشبيه والتثليل؛ وذلك أن التشبيه علم، والتثليل أخص منه (وهو مذهب جمهور علماء البيان ما عدا الإمام الزمخشري الذي يرى أنهما متفقان، وكذا الإمام ابن سنان الخفاجي ينظر: عبد العالي غريب، البلاغة العربية بين الناقدين الخالدين (عبد القاهر الجرجاني و ابن سنان الخفاجي)، ط1، دار الجيل، بيروت - لبنان، سنة 1992، ص 155، ويبدو أن الإمام ضياء الدين بن الأثير قد تأثر بالإمامين قبله فرأى رأيهما، فهو يقول: " وجدت علماء البيان قد فرقوا بين التشبيه والتثليل، وجعلوا لهذا بابا مفردا، ولهذا بابا مفردا، وهما شيء واحد لا فرق بينهما في أصل الوضع، يقال: شئت هذا الشيء بهذا الشيء، كما يقال: مثله به. وما أعلم كيف خفي ذلك على أولئك العلماء مع ظهوره ووضوحه ؟ " ينظر: ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر وبلية الفلك الدائر على الأدب اللئير / تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، در ط، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، د ت س، 93/2، ويسوق أمثلة شعرية في المسألة.

وينتقل بنا إلى فصل التثبية وانقسامه إلى قسمين؛ ومرد ذلك ومرجعه أن الاشتراك في الصفة يقع مرة في نفسها وحقيقة جنسها، ومرة في حكم لها ومقتضى. فلما الضرب الأهل فهو إذا كان المثبت من الشبه في الفرع من جنس المثبت في الأصل كان أصلا بنفسه، وكان ظاهر أمره وباطنه واحد، ولما الضرب الثاني فإنما يعيى فيه على سبيل التقدير والتنزيل.

لينتقل إلى فصل الشبه العقلي المنتزع من عدة أمور، ويمى بقوله تعالى: چ ژ ژ ژ ك ك ك (سورة الجمعة: 5)، ليرى أن الشبه منتزع من أحوال الحمار، وكذا التثبية المعقود على أمرين من غير امتزاج، ويمى بالقول: " هو يصفو ويكدر"، ويسوق أمثلة أخرى في المسألة ويشرح مدلولاتها.

وينتقل إلى فصل مفاده أن التثبية إذا انتزع من الوصف لم يخل من وجهين: أحدهما أن يكون لأمر يرجع إلى نفسه، والآخر: أن يكون لأمر لا يرجع إلى نفسه، ويمى للوعين، ويورد اعتراضا ويجب عليه كما هو معلوم في منهجه التحليلي.

ويعلمنا بعدها أن الشبه حكمه واحد، سواء أخذ ما بين الفعل والمفعول الصريح، أو ما يجري مجرى المفعول، ويمى للشطر الأهل بالقول: " أخذ القوس باريها"، وللشطر الثاني بالقول: " هو كمن يخط في الماء"، ليفيدنا على الجملة بالعلم أن المثل الحقيقي، والتثبية الذي هو أولى بأن يسمى " تمثيلا" لبعده عن التثبية الظاهر الصريح؛ هو ما نجده لا يحصل لنا إلا من جملة من الكلام، أو جملتين، أو أكثر، حق إن التثبية كلما كان أوغل في كونه عقليا محضا كانت الحاجة إلى الجملة أكثر، ويمى بأية قرآنية مفصلا شرحها بأسلوب أخذ، وكذا يمى بالشعر.

ويأتي على ذكر حالة مفادها أن قد يعيى الشيء يتوهم فيه أن إحدى الجملتين، أو الجمل تنفرد، وتستعمل بنفسها تشبيها، وتمثيلا، والأمر - عند التلؤلؤ - ليس كذلك، ويمى للحالة.

ويورد مصطلحا لدا غيره يتوهم به. أنه في باب " المثل"، و" للتثيل"، ويعقب بأن الأمر ليس كذلك، وهذا المصطلح هو " المماثلة" عند أبي أحمد العسكري (أبو أحمد بن عبد الله بن سعيد العسكري؛ أحد الأئمة في الأدب والحفظ، ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ تحقيق: إحسان عباس، در ط، دار صادر، بيروت - لبنان، سنة 1900م، 84-83/2).

ويد بين الفرق لفك للتوهم الحاصل، وهذا يزيد في استنباط منهج الإمام التحليلي، وذلك أنه يورد صنائع، ورؤى أعلام آخرين، ويناقشها في دليل على الإحاطة والعلم.

ليعلمنا الإمام أن المثل قد يضرب بجمل لا بد فيها من أن يتقلمها مذكور يكون مشها به، ولا يمكن حذف المشبه به، والاقتصار على ذكر المشبه، ونقل الكلام إليه حق كآه صاحب الجملة، إلا أنه مشبه بمن صفته وحكمه مضمون تلك الجملة، ويأتي بالمثل لهذا.

وينتقل إلى الحديث عن الجملة إذا جاءت بعد المشبه به، وأن لها ثلاثة أوجه (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 114). أحدها: أن يكون المشبه به معوا عنه بلفظ موصول، وتكون الجملة صلة.

وثا نميا: أن يكون المشبه به نكرة تقع الجملة صفة له. وثالثها: أن تقيء الجملة مبتدأة؛ وذلك إذا كان المشبه به معرفة، ولم يكن هناك لفظ (الذي). كقوله تعالى: ج د هـ ذ (سورة العنكبوت: 41).

لينتقل إلى فصل مفاده حصول فضيلة - باهراق العقلاء - للتخييل إذا جاء في أعقاب المعاني؛ وذلك أن كساها، أهله وكسبها هتبه ورفع من أقدارها، وشب من نارها، وضاعف قواها في تحريك النفوس لها، ودعا القلوب إليها، ومما ملئ به الإمام في الأمر قول البحراني (من الكامل):

دان على أيدي الغضا وشامع ... عن كل ندى في المعنى وضرب
كاليد أفرط في العلو وضوء ... للعصبة المارين جند قريب.

ويزيد من إيراد أمثلة شعرية في المسألة، ويأتي على تبين ما فيها من فوائد، وتخريجات بلاغية، ويدعو إلى المقارنة فيما بينها لرؤية الفرق، والأثر المترتب.

وينتقل الإمام إلى الحديث عن المعاني التي يجيء للتخييل في عقابها، وهي على ضربين: أحدها: غريب بديع يمكن أن يخالف فيه، ويدعى امتناعه، واستحالة وجوده، ويمتلى بقول المتنبي (من الوافر):
فإن بحق الأنام وأنت منهم ... فإن المسك بعض دم الغزال (أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، در ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، سنة 1983م، ص 268).

وثانيها: أن لا يكون المعنى الممتلى غريبا نادرا يحتاج في دعوى كونه على الجملة إلى بيينة وحجة وإثبات، ويمتلى لذلك بالقول (من الطويل):

فأصبحت من على الغداة كقابض ... على الماء خاله فروح الأصابع (صدر البيت، ينظر: قيس بن الملوح، ديوانه برواية أبي بكر الوالبي/ دراسة وتعليق: بسرى عبد الغني، ط 1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1999م، ص 81، وعجز البيت ينظر: المرزباني، معجم الشعراء/ تحقيق: فاروق اسليم، ط 1، دار صادر، بيروت - لبنان، سنة 2005م، ص 344. وذكر أنه لمعاذ بن كليب العقيلي. وقد نبه إلى التلغيف في البيت المحقق محمد محمود شاعر في أسرار البلاغة).

ليذكر سبب وفائدة تأثير التخييل في ضربيه، شارحا كل ذلك. كما يلفت إلى أن التخييل بالمشاهدة يزيد في الندس أنسا، ويمتلى أيضا. ليذكر مذهبا آخر في السبب المؤثر في التشبيه؛ وهو أنه كلما كان التباعد بين الشئين المشبهين أشد كان إلى النفوس أعجب، وهي له أطرب. ليقر قاعدة مفادها: أن للتخييل أخص من التشبيه في التأثير، ويسوق أمثلة عدة في المسألة. كما يورد نقطة مجيء التخييل بأشباه عدة من الشئ الواحد، ويضرب الأمثلة على ذلك كله.

ويأتي بفصل آخر فيه شيء مما ذكر سابقا، سوى أن الأسلوب غيره، وعلى خلف منه؛ وهو أن المعنى إذا جاء مملا فهو في الغالب الأكثر ينجلي بعد طلبه بالفكرة، وتحريك الخاطر له (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 139).

ليورد الفرق بين التمثيل الغامض، والتمثيل المحوج إلى الفكرة في قول المعترض على ما سبق ذكر، وأنه يجب - حسب ما ذكر سالفا - أن يكون للتعقيد والغمومية، وتعتمد ما يكسب المعنى غموضا مشرفا له، و زائدا في فضله، ويرد الإمام أن هذا خلاف ما عليه الناس؛ إذ يروا أن خير الكلام ما كان معناه إلى القلب أسبق من لفظه إلى السمع، وأن الإمام لم يرد حنا من الفكر والتعب، وإنما أراد القدر الذي يحتاج إليه. ويد أي الإمام إلى موضوع ذم التعقيد، وما الأصناف التي هي أحق بالنم، والتي منها ما كان متعبا، ويضرب مثلا الأباي تمام وتعسفه في اللفظ، وذهابه به في نحو من التوكيد لا يهتدي النحو إلى إصلاحه، ويذكر مثلا من شعره، ليقف عند المعاني الشريفة اللطيفة؛ والتي لا بد فيها من بناء ثان على أول، وردت إلى سابق، ويمثل بعجز بيت البحري: "كالبدر أفرط في العلو"، وكيف يحتاج إلى معرفة الصدر فيه. ليثني على شعر البحري، وأن له صفة إعطاء المعاني الدقيقة، بالتسهيل والتعريب، ورد البعيد الغريب إلى المألوف القريب.

ليت طرق إلى بيان المعقد من الشعر والكلام، وأنه لم يذم لأنه مما تقع حاجة فيه إلى الفكر على الجملة، بل لأن صاحبه يعثر، ويؤثر بتصرفه في الفكر، ويعترض طريق المعنى. ولما الملخص فهو ممدد، وفتح الفكر إلى المعنى. ليذكر لأهمية في إثبات الشبه بين الأشياء المشتركة في الجنس، المتفقة في النوع، وإنما الصنعة والحدق في أن تجمع أعناق المتنافرات، والمتباينات في ربة واحدة، وإعمال الفكر فيها؛ إذ هذا هو قضية التمثيل، وهذا هو الموجب للفضيلة، والناعي إلى الاستحسان، ويشير إلى دقة المسلك فيما استخرج من الشبه، منها على أنه ليس في تأليف الشيء ببعيد عنه في الجنس مدح، وثناء لصاحبه، ما لم يصب شيئا صحيحا معقولا، إليه مذهب وسبيل. ويذهب في ضرب أمثلة على إصابة خفي للتشبيه، ويشير إلى نقطة كون الشيء من الأفعال سببا لضده؛ كالقول: "أحسن من حيث قصد الإساءة"، ويورد - كالعادة - أمثلة مختلفة في المسألة.

ليخوض بنا في فصل مفاده ذكر فن آخر من القول يجمع التشبيه والتمثيل جميعا (المرجع نفسه، ص 157)، والعلم أن معرفة الشيء عن طريق الجملة، غير معرفته من طريق التفصيل، ويأتي على بيان، وتفصيل القول في غرابة التشبيه والتمثيل، ليعطينا قواعد استنباط الشبه بين الأشياء، ومنها عبرة أولى؛ وهي أن نعلم أن الجملة أبدا أسبق إلى النفوس من التفصيل، والعبرة الثانية هي: أن مما يقضي كون الشيء على النكر، وثبوت صورته في النفس أن يكثر دورانه على العيون، ويدوم تردده في مواقع الأبصار، وأن تدركه الحواس غالبا، ويأتي على بيان معنى التفصيل عنده، وأنه عبارة جامعة، ومحصولها على الجملة أن معنا وصفين أو أكثر، ننظر فيها واحدا واحدا، ونفصل - بالتأمل - بعضها من بعض، وهي على أوجه: أحدها - وهو الأولى والأحق - أن نفصل ونأخذ بعضها وندع بعضها. وثانيها: أن نفصل؛ بأن ننظر من المشبه في أمور لنعترها كلها، ونطلبها فيما تشبه به، مثل تشبيه الثيا بالعنقود. وثالثها: أن نفصل؛ بأن ننظر إلى خاصة في بعض الجنس كالتي نجدها في صوت البازي، وعين الديك، فإذا نأبى أن نمر على جملة:

أن هذا صوت، وذلك حمرة، ولكن نفضل فنقول: فهما ما ليس في كل صوت، وكل حمرة. لينبه الإمام على العلم بأن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعراف، وإلا فدقائه لا تكاد تضبط. ليعلمنا - أيضا - أن ما يكثر فيه التفصيل، ويقوى معناه فيه؛ ما كان من التشبيه مركبا من شيئين أو أكثر، وهو ينقسم قسمين: أحدهما: أن يكون شيئا يقدره المشبه، ويضعه ولا يكون. وثانيهما: أن نعتبر في التشبيه هيئة تحصل مع اقتران شيئين، وذلك الاقتران مما يوجد ويكون. ليعلم الإمام أن هذا القسم؛ الذي يدخل في الوجود يتفاوت حاله؛ فمنه ما يتبع وجوده، ومنه ما يوجد في النادر، ويمك لكل ما سبق. لينبه على ضبط التشبيه المركب بعد العلم بالقسمين، والعبرة بموضعيهما من العبرتين المذكورتين سابقا، كما أن العبرة بنسبتهما منهما، وتحققهما بهما.

ليأتي الإمام إلى الاستقصاء في التشبيه، جالبا أمثلة عديدة شارحا لها، فاكا أغلالها، مخرجا مراميا. معطينا قاعدة مفادها. أما متى زدنا في التشبيه على مراعاة وصف واحد، أو جهة واحدة، فقد دخلنا في التفصيل والتوكيد، وفتحنا باب الناضل، لتختلف المنازل في الفضل بحسب الصورة في استفادنا قوة الاستقصاء، أو رضينا بالعفو دون الجهد. ولعل هذا حال غالبيتنا اليوم.

ليخرج الإمام بنا في فصل للتشبيه، وكيف يلق، ويزداد سحرا، وذلك أن يكون في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدها: أن تقترن بغيرها من الأوصاف كالشكل واللون، ونحوهما. وثانيهما: أن تجرد هيئة الحركة حق لا يراد غيرها. ويمك لكل بأمثلة مختلفة. لينبه أن كما تعتبر هيئة الحركة في التشبيه فكذلك تعتبر هيئة السكون على الجملة، وبحسب اختلافه، نحو هيئة المضطجع، وهيأة الجالس، ونحو ذلك. ليضرب أمثلة في المسألة. وقد بدا لنا أن الإمام - من خلال الأمثلة - ينبه على مسائل تقع وترد؛ فلنأخذ يستقي منها قواعد في العلم، وهي هادية إلى الحالات والتفريعات. لينتقل إلى فصل في التشبيه المتعدد والفرق بينه وبين المركب، ويسوق الأمثلة لتوضيح الفرق الحاصل بينهما، والاهتداء إلى ضرورتهما.

ويذهب بنا بعد الإسهاب في شرح ما سبق إلى فصل آخر في الموازنة بين التشبيه والتشثيل (عن موضوع التشبيه وصنيع الإمام عبد القاهر الجرجاني فيه يقول الأستاذ عبد العالي غريب في معرض مقارنته بين الإمامين عبد القاهر و ابن سنان: " إن عبد القاهر تعمق في دراسة التشبيه؛ فدرسه دراسة مفصلة، وفرق بين التشبيه والتشثيل، وله فيه ابتكارات على عكس ابن سنان؛ فقد درسه في معرض حديثه عن المعاني مفردة؛ حيث عد من صحة المعاني صحة التشبيه، ولم يتعمق في دراسته، ولم يفرق بين التشبيه والتشثيل كما فرق معاصره عبد القاهر ". ينظر: عبد العالي غريب، المرجع السابق، ص 194) على ما سبق ذكره فهما عند القول: إن كل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلا (عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 204). ، وثبت وجه الفرق بينهما هاهنا، ليزيد ههنا أنهم يشهون الشيء فيها بالشيء في حال، ثم

يد عطفون على الثاني، فيشبهونه بالأول، فيرى الشيء مشها مرة، ومشها به أخرى، نحو القول: " كأنها مص ابيح"، ثم يقال في حالة أخرى في المصاييح: " كأنها نجوم". ويمى أيضا بقول أبي نواس (من الطويل):
لدي نرجس غزلقطاف كأه... إذا ما منحناه العيون عيون (أبو نواس، ديوانه برواية الصولي/ تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي - الإمارات، سنة 2010م، ص146).

ثم يتكلم عن قلب للتشبيه، ويسوق أمثلة عدة في هذا العكس للتشبيه ويشرحها، ويبين ما فيها من القلب والعكس، وكيف زادت من لطائف، كما ير على اعتراضات قد تتوهم في الموضوع، وكذا يلفت إلى حالة استقامة عكس للتشبيه من عدمها، وجعل الفرع في الصفة أصلا له للمبالغة، ويمى بالبيت (من الكامل):

وبما الصباح كئن غره... وجه الخليفة حين همتح (يونس أحمد السامرائي، شعراء عباسيون، ط2، دار عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، سنة 1990م، 1/54).

لينتقل إلى موضوع التثليل؛ وجعل الفرع أصلا والأصل فرعا، ويمى بالبيت (من الخفيف):

وكئن النجوم بين دجاء... من لاجهين ابتدلح (أبو منصور اللغابي، يتمة الدهر في محاسن أهل العصر/ تحقيق: مفيد محمد قمحية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1983م، 2/395. نسبه إلى الإمام القاضي للتوخي يصف الليل والنجوم)

ويشير الإمام أن العكس في التثليل غير العكس في التشبيه الصريح، وأنه إذا سلك فيه كان مبنيا على ضرب من التلؤلؤ والتخيل يخرج عن الظاهر خروجا ظاهرا، ويبعد عنه بعدا شديدا، ويورد الأمثلة، ليدعو بعد معرفة الطريقة في جعل الفرع أصلا في التثليل إلى الرجوع، ومقابلته بالتشبيه الظاهر، ويعلم أن حاله في الحقيقة مخالفة للحال ثم، ويمى ويشرح. ويعطي حكم الفرع؛ وأنه لا يخرج عن كونه فرعا على الحقيقة، وحكم ما طريق التشبيه فيه المبالغة من المشاهدات، والمحسوسات، كالقول: " هو كحنك الغراب في السواد" لما هو دونه فيه.

ليخوض بنا في فصل الفرق بين الاستعارة و التثليل، وأن الاستعارة (لقد أنزل الإمام عبد القاهر الجرجاني الاستعارة منزلة رفيعة من البيان لذا نراه يقدمها على التشبيه مع أن التشبيه أصل لها، وهي فرع له، وقد تحدث عنها تحت اسم البديع، وبذلك يكون قد سلك طريق سلفه في إطلاق كلمة (بديع) على ما يسهى عند المتأخرين و المحدثين ب " علم البيان والبديع". ينظر: عبد العالي غريب، المرجع السابق، ص 211 - 212. يقول الإمام عبد القاهر الجرجاني عن الاستعارة المفيدة: " وهي أهد ميدانها وأشد افتنانا، وأكثر جريانا، وأعجب حسنا وإحسانا، وأوسع سعة وأبعد غورا...". ينظر: أسرار البلاغة، ص 42. ويقول في الإطلاق لها أنها بديعا في موضع أول: " وأما للتطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع...". ينظر: أسرار البلاغة، ص 20. ويقول في موضع ثان: " فهذا نص في وضع القوانين على أن الاستعارة من أقسام البديع...". ينظر: أسرار البلاغة، ص 402. وقد رأى بعض الباحثين أن الإمام عبد القاهر الجرجاني، ومن سبقوه لم يقصدوا " البديع" بمعناه العلمي الذي عرف به عند التأخرين، إما أراد به الشيء الجديد الرائع؛

فالبديع من أبداع الشيء وابتدعه. ينظر: زينب يوسف عبد الله هاشم، الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني؛ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع البلاغة، مكة المكرمة، سنة 1994م، ص (28) دلالة على حكم يثبت للفظ؛ وهو نقله من الأصل اللغوي، وإجراؤه على ما لم يوضع له، وللقول في الغالب من أجل شبه بين ما نقل إليه، وما نقل عنه، وبين الإمام أن التشبيه يحصل بالاستعارة على وجه خاص؛ وهو المبالغة والاختصار والإيجاز، إذ هم من أغراضها.

ليعطينا فرقا بين فعل مستعير، وضارب مثل؛ وذلك لأن المستعير ينقل اللفظ من أصله في اللغة للتشبيه والمبالغة والاختصار، أما ضارب المثل فيقصد إلى تقرير الشبه بين الشئيين.
كما يبين الإمام أن الاستعارة قد تكون اسما أو فعلا؛ فإذا كانت الأولى كان اسم جنس، أو صفة فإذا كان اسم جنس فإنه في أكثر الأحوال يكون محتملا متكفئا بين أن يكون للأصل، وبين أن يكون للفرع الذي من شأنه أن ينقل إليه. وإذا كان فعلا، أو صفة، كان فيهما هذا الاحتمال في بعض الأحوال؛ وذلك أنه إذا أسند الفعل، وأجريت الصفة على اسم مهم يقع على ما يكون أصلا في تلك الصفة وذلك الفعل، وما يكون فرعا فيهما. وينبه أن في الفعل والصفة شيء آخر؛ وهو وقوع شبه لعاء معنى اللفظ المستعار للمستعار له (عبد القاهر الجرجاني، المرجع السابق، ص 241)، وذلك مثل القول: " هذه حجة منيرة ".

لينبه على أصل آخر في الاستعارة؛ وهو أن الاستعارة من شأنها أن تسقط ذكر المشبه مثل القول: " رأيت أسدا "، يريد رجلا شجاعا. كما ينبه على أنه ليس كل مشبه به يجوز تسليط الاستعارة عليه، كما أن التشبيه الصريح يكون فيه المشبه به معرفة لا نكرة.

ويذهب إلى الاستعارة والمبالغة مفسرا لهما، ضاربا أمثلة عدة، منها بيت للناطقة، وآخر لأبي تمام، وكيف أنه أخطأ بعدم مبالاته بتحسين ظاهر اللفظ.

لينتقل بنا إلى فصل وقوع الاسم من نظم الكلام الموقع الذي يقتضي كونه مستعارا، ثم لا يكون كذلك؛ ومرد الأمر أن التشبيه المقصود منوط به من غيره، وليس له شبه ينفرد به.

ليبين ختاماً لما سبق أن ما تكلف شرحه لا يزيد على مؤي ثلاثة أسماء هي " التشثيل " و " التشبيه " و

الاستعارة "، غير أن الأمر يتطلب الذي كان وزيادة، فلوما تطلبت لفظة " شيء " ذات للثلاثة الأحرف نظرا في هائل صحائف.

3. الخاتمة:

مما لا شك فيه أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد طوف - إحاطة دقيقة عميقة - بمختلف موضوعات الفن المطروقة؛ وهو أمر قد كان شبه إجماع بين أعلام الفن، بل إن الأمر يكاد لا يذكر له مخالف عند السواد الأعظم من المحققين منهم، ومما يستشف في الأمر أن الإمام قد استوعب دقائق جزئيات الموضوعات فضلا عن معالمها الكبرى، كما أنه قد بذل الجهد الكبير في الإهداء إلى أسرار قد تسهم في

الفتح على درر من النكر الحكيم، كما أن الإمام قد استأنس واستفاد ممن سبقه والأمر عادي، بل هو ظاهرة صحية في الأمة، ليضيف هو أشياء لغيره يكاد حالهم معه لا يعرف انفصالاً عنه تعويلاً واقتفاء أثر في الفن، ولعلنا - وبعد أن وقفنا على بعض جنبات مؤلف الإمام الجرجاني - نذكر بعضاً مما مز المؤلف منها بلاغياً، وذلك في نقاط سريعة موحية كالاتي:

✓ يبحث الإمام في كتابه " أسرار البلاغة " عن المعاني للثنوية ذات العلاقة اللوومية، ومن ثم فإن بحوثه ترجع إلى الكلمة المفردة من حيث دلالتها على معانها اللازمية؛ وذلك في التثنية والتثليل والاستعارة.

✓ قد تمز منهج الإمام الجرجاني في بحث الموضوعات بالنق في بناء مختلف جزئياتها.
✓ قد تنوع أدلة الدرس البلاغي عنده بين الآيات البينات، والأحاديث النبوية، والأشعار والأقوال والأخبار... .

✓ اعتمد السهل والبسيط في البناء للدرس البلاغي.
✓ ما جاء في " أسرار البلاغة " أقرب إلى الفلسفة النظرية منها إلى القصد الأدبي.
✓ جاء مؤلف الإمام " أسرار البلاغة " أكثر تنظيماً، ولعل هذا يعضد القول بالتأخير في التأليف ذلك أن زيد في معرفة فيات الصنعة لدى الإمام، أو للتقني في المنهجية البحثية كما يعرف. ولعل مما يقترح في الموضوع الآتي:

❖ محاولة الجامعة تهذيب طباعة مؤلف الإمام وفق مقتضى الحال (وضع منهجية أكاديمية) وتخليصه من فوضى اعترت طباعته أنفاً تسهلاً للطلاب مخالطته وتلمسه.
❖ إقامة ملتقيات بأساليب حديثة مشوقة تعرف وتقرب القراء والباحثين من مؤلفات الإمام صاحب الفضل المتقدم، والإرث السابق السامق.
❖ وضع قراءة مسموعة (mp4) مثلاً للمؤلف تسهلاً وتصحيحاً لما قد يتوهم فيه لحننا أو خطأ.

4. قائمة المصادر المراجع :

- القرآن الكريم .

- السنة النبوية .

(1) أبا البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي/ تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي، در ط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، دت س.

(2) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة - مصر، سنة 1966م.

(3) ابن أبي زمنين، قدوة الغاري/ دراسة وتحقيق، عائشة السليمان، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، سنة 1989م.

(4) ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/ تحقيق: إحسان عباس، در ط، دار صادر، بيروت - لبنان، سنة 1900م.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ط3، دار صادر - بيروت، سنة 1414هـ.

(6) أبو الطيب المتنبي، ديوان المتنبي، در ط، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، سنة 1983م.

- (7) أبو الفضل الميداني، مجمع الأمثال/ تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، در ط، دار المعرفة، بيروت - لبنان، د ت س.
- (8) أبو تمام، ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي/ تحقيق محمد عبده عزام، ط4، دار المعارف، القاهرة - مصر، سنة 1983م.
- (9) أبو دؤاد الإيادي، ديوانه/ جمعه وحققه أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السمرائي، ط1، دار العصماء، دمشق - سوريا، سنة 2010م.
- (10) أبو منصور اللغابي، يتمة الدهر في محاسن أهل العصر/ تحقيق: مفيد محمد قمحية، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1983م.
- (11) أبو نواس، ديوانه برواية الصولي/ تحقيق: بهجت عبد الغفور الحديثي، ط1، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي - الإمارات، سنة 2010م.
- (12) أحمد حمد محسن الجبوري، موسوعة أساليب المجاز في القرآن الكريم (دراسة وصف وتقويم وأمثلة)، در ط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 2017م.
- (13) أحمد مطلوب، عبد القاهر الجرجاني؛ بلاغته ونقده، ط1، الناشر وكالة المطبوعات، بيروت - لبنان، سنة 1973م.
- (14) البحتري، ديوان البحتري/ تحقيق/ حسن كامل الصيرفي، ط3، دار المعارف، مصر، د ت س.
- (15) بدوي طبانه، البيان العربي (دراسة في تطور الفكرة البلاغية عند العرب ومناهجها ومصادرها الكبرى)، ط7، دار المنارة للتوزيع والشر، جدة - بلد الحرمين، ودار الرفاعي للشر والطباعة والتوزيع، الرياض - بلد الحرمين، سنة 1988م.
- (16) الحميري الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/ تحقيق الحسين آيت سعيد، ط1، دار طبية، الرياض - السعودية، سنة 1997م.
- (17) الخطيب القزويني، للتخصيص في علوم البلاغة/ ضبطه وشرحه، عبد الرحمن البرقوقي، ط2، دار الفكر العربي، بيروت - لبنان، سنة 1933م.
- (18) الزكلي، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، سنة 2002م.
- (19) زينب يوسف عبد الله هاشم، الاستعارة عند عبد القاهر الجرجاني؛ رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في البلاغة العربية بجامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات العليا، فرع البلاغة، مكة المكرمة، سنة 1994م.
- (20) ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ولبه الفلك الدائر على الأدب للثائر/ تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانه، در ط، دار ههضة مصر للطباعة والشر والتوزيع، الفجالة - القاهرة، د ت س.
- (21) عبد الحميد عمر بمساعدة فريق عمل، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط1، دار عالم الكتب، بيروت - لبنان، سنة 2008م.
- (22) عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان المتنبي، ط2، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة - مصر، سنة 2012م.
- (23) عبد العالي غرب، البلاغة العربية بين النقادين الخالدين (عبد القاهر الجرجاني و ابن سنان الخفاجي)، ط1، دار الجيل، بيروت - لبنان، سنة 1992م.
- (24) عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة بقراءة وتعليق محمود محمد شاكر، در ط، مطبعة المدني بالقاهرة - مصر، ودار المدني بجدة - بلد الحرمين.
- (25) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز/ صحح أصله محمد عبده، ومحمد محمود الزكري الشنقيطي، ووقف على تصحيح طبعه، وعفي حواشيه محمد رشيد رضا، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1988م.

- (26) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز/ قرأه وعفى عليه محمود محمد شاكر، ط5، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، سنة 2004م.
- (27) عبد الله بن المعتز، ديوانه، در ط، دار صادر، بيروت - لبنان، د س ط.
- (28) عفيف الدين الياضي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان/ وضع حواشيه: خليل المنصور، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1997م.
- (29) الفيروزآبادي، البلغة في تراجم أئمة اللغو واللغة، ط1 ، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، سنة 2000م.
- (30) فينسني تي كانتارينو، علم الشعر العربي في العصر النهي/ المحقق والمترجم: محمد مهدي الشريف، در ط، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 2004م.
- (31) قيس بن الملوح، ديوانه برواية أبي بكر الوالي/ دراسة وتعليق: يسرى عبد الغني، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، سنة 1999م.
- (32) لبيد بن ربيعة، ديوانه/اعتنى به حمدو طماس، ط1، دار المعرفة، بيروت - لبنان، سنة 2004م.
- (33) محمد الأوراعي، الوسائط اللغوية 2 - اللسانيات النسيبة والأنحاء اللطية، ط1 ، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط - المغرب، سنة 2001م.
- (34) محمد بن علي اللهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم/ تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل للض الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناني، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت - لبنان، سنة 1996م.
- (35) محمد حسين علي الصغير، مجاز القرآن (خصائصه الفنية وبلاغته العربية)، ط1 ، دار المؤرخ العربي، بيروت - لبنان، سنة 1999م.
- (36) محمد خلف الله، من الوجهة اللغوية في دراسة الأدب ونقده، در ط، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة - مصر، سنة: 1947م.
- (37) محمد مصطفى هدارة، في البلاغة العربية (علم البيان)، ط1 ، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، سنة 1989م.
- (38) المرزباني، معجم الشعراء/ تحقيق: فاروق اسليم، ط1، دار صادر، بيروت - لبنان، سنة 2005م.
- (39) مسلم اليبسبوري، المسند الصحيح المختصر/ تحقيق: فؤاد عبد الباقي، در ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دت س.
- (40) محمد قراءة في كتاب " المدخل إلى كتابي عبد القاهر الجرجاني" للدكتور محمد محمد أبو موسى للباحثة فرح الشويخ على الرابط:
<http://www.m-a-arabia.com/vb/showthread.php?p=36546.a>
- (41) يونس أحمد السامرائي، شعراء عباسيون، ط2 ، دار عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت - لبنان، سنة 1990م.